الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 30 ذو الحجة 1423 هـ 4 مارس 2003 العدد 8862

بريد طباعة

مجلس الوزراء السعودي يجدد تأييده لقرارات قمة شرم الشيخ الساعية لحل الأزمة العراقية سلميا

جدة: «الشرق الأوسط»
عقد مجلس الوزراء السعودي أمس أولى جلساته في مدينة جدة برئاسة الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي، وقد اعرب الأمير عبد الله في بدء الجلسة عن عظيم الشكر والامتنان للمولى جل وعلا بعد ان وفق حجاج بيت الله الحرام لاداء مناسكهم داعياً الله أن يتقبل منهم اعمالهم الصالحة وان يعودوا إلى ديارهم سالمين مقبولين. وافاد الدكتور فؤاد بن عبد السلام الفارسي وزير الاعلام السعودي في بيانه لوكالة الانباء السعودية بعد انتهاء الجلسة أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز ثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية التي مكنت بعون الله وتوفيقه ضيوف الرحمن من أداء نسكهم بكل يسر وراحة واطمئنان. واشار وزير الاعلام السعودي الى أن ولي العهد وجه الوزراء المسؤولين وذوي الصلة بشأن الحج بالعمل والاستعداد لموسم الحج القادم بدءاً من انتهاء موسم حج هذا العام لتقديم افضل الخدمات والامكانيات للحجاج، واكد الأمير عبد الله أن السعودية ماضية بحول الله وقوته نحو توفير المزيد من التطوير والتنظيم الذي ينعكس إيجاباً على راحة وسلامة الحجاج. وقال الدكتور الفارسي أن المجلس جدد تأييده لما تضمنه البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي في دورته العادية التي عقدت أخيرا في شرم الشيخ المصرية، مفيدا أن القمة جاءت لتعزز الرغبة العربية في حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية والوصول إلى حل يجنب العراق والشعب العراقي والمنطقة بأسرها خطر الحرب أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية أخرى، باعتبار ذلك تهديداً للأمن القومي العربي، وتأكيدها على ضرورة إيجاد تسوية سلمية للأزمة العراقية في اطار الشرعية الدولية، كما شدد على أهمية مواصلة المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص العمل على حل الأزمة بالطرق السلمية وتعزيز الجهد العربي في هذا السبيل، متطلعاً إلى تجاوب عراقي مع هذه الجهود الدولية، وموضحاً في هذا الجانب ما أكدته السعودية في مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز التي اختتمت في ماليزيا باعطاء الفرصة الكافية لإيجاد مخرج سلمي لهذه الحالة واجتناب الحرب، وجدد التأكيد على أن الشرعية الدولية هي السبيل الأمثل للتعامل مع هذه الحالة من أجل الوصول بهذه الجهود الى النتائج المرجوة. كما عبر المجلس عن القلق البالغ لما يعيشه الشعب الفلسطيني في أراضيه جراء الممارسات والاعمال العدوانية الإسرائيلية ضده، معرباً عن تأييده لما تضمنه البيان الختامي للقمة حول الأوضاع في فلسطين المحتلة الذي أكد مجددا مواصلة كل اشكال الدعم السياسي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال. وأوضح الوزير الفارسي أن المجلس اطلع على جدول الأعمال وكان مما اتخذه من قرارات ما يلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام حول مشروع النظام الأساسي لشركة التصنيع وخدمات الطاقة وعقد تأسيسها، وبعد الاطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم 6/23 وتاريخ 23/3/1423هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تأسيس شركة مساهمة سعودية باسم (شركة التصنيع وخدمات الطاقة) وفقاً لنظامها الأساسي والضوابط والإجراءات الواردة تفصيلاً في القرار، وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري حول إعادة تنظيم مصلحة معاشات التقاعد وتحويلها إلى مؤسسة عامة قرر مجلس الوزراء ما يلي: اولاً: تحويل مصلحة معاشات التقاعد الى (مؤسسة عامة) ذات

شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة يمولها صندوق التقاعد وتتمتع بالاستقلال الاداري والمالي وتلحق إدارياً بوزارة المالية والاقتصاد الوطني وتسمى (المؤسسة العامة للتقاعد) ويسمى رئيسها التنفيذي بـ(المحافظ) ويكون نائباً لرئيس مجلس الادارة. ثانياً: تعد هيئة الخبراء بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الخدمة المدنية مشروع نظام للمؤسسة العامة للتقاعد تحدد فيه أهداف المؤسسة واختصاصاتها وصلاحياتها وأعضاء مجلس إدارتها واختصاصات المجلس ومهماته وصلاحياته وكيفية سير أعماله ومدة عمله تمهيدا لمناقشة الجهات المختصة له وإصداره، وذلك وفقاً للترتيب الوارد في هذا القرار مع مراعاة تمثيل القطاعات العسكرية والمتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة.

ثالثاً: يفوض مجلس إدارة المؤسسة بوضع تنظيم مالي ووظيفي ومحاسبي خاص بالمؤسسة بعد التنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الخدمة المدنية.

رابعاً: يضع مجلس إدارة المؤسسة التنظيم الاداري والدليل التنظيمي اللذين يتناسبان مع هذا القرار. خامساً: تقوم الجهات المعنية (كل فيما يخصه) باتخاذ ما يلزم لتنفيذ ما ورد في هذا القرار ومراجعة الانظمة واللوائح والقواعد والقرارات والأوامر السامية والتعاميم ذات العلاقة ورفع ما يلزم لاستكمال الاجراءات النظامية اللازمة لذلك. ثالثاً: بعد الإطلاع على ما رفعه وزير الداخلية بشأن طلبه الموافقة على التباحث مع الجانب الماليزي حول مشروع اتفاق تعاون امني بين حكومة السعودية وحكومة ماليزيا والتوقيع عليه قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الداخلية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الماليزي حول مشروع الاتفاق الامني المنوه عنه أعلاه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية. رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية والاقتصاد الوطني بشأن مشروع اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين السعودية وفرنسا وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 40/36 وتاريخ 29/8/1423هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المنوه عنها اعلاه و(البروتوكول) الملحق بها الموقع عليهما في مدينة جدة بتاريخ 15/4/1423هـ الموافق 26/6/2002م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك.

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة